رفضوا تخفيضها من 559 إلى 302 دينار وطالبوا بجلسة نيابية خاصة لـ«المساعدات العامة»

نواب: تعسف «الشؤون» مع المستحقين للمساعدات الاجتماعية غير مبرر

تقدم عشرة نواب بطلب لعقد جلسة خاصة لمناقشة قانون المساعدات الاجتماعية وادراج التعديلات اللازمة عليه وقال النواب في طلبهم: تلعب المساعدات الاجتماعية التي تقدمها الدولة دورا محوريا ومهما في التخفيف من وطأة الفقر والعوز كما تساهم في مساعدة الافراد والاسر محدودة الدخل والمطلقات وزوجات غير الكويتيين وكبار السن وغيرهم ممّن يشملهم القانون وذلك من اجل الوصول الى درجة جيدة من الاكتفاء المالي مما يساهم في تحسين دخلهم وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم.

واضافوا: «وهذه الشريحة المستهدفة تمثل جزء مهما من ابناء الشعب الكويتي ولصون كرامات الاسر محدودة الدخل والمرأة الكويتية بشكل مباشر نتقدم نحن الموقعون ادناه بطلب لعقد جلسة خاصة لمناقشة قانون المساعدات الاجتماعية وادراج التعديلات عليه».

■ فهاد: الفئات المستحقة مثل المطلقات والأرامل والعاطلين عن العمل تواجه صعوبة في مواجهة الغلاء

عبدالله فهاد

في المقابل أكد النائب سعدون حماد أن هناك طلبا نيابيا جاهزا للعرض في جلسة الثلاثاء لمناقشة موضوع وقف المساعدات الاجتماعية عن بعض الفئات من قبل وزيرة الشؤون

ومن جانبه رفض النائب المهندس عبدالله فهاد توجه وزارة الشؤون الاجتماعية لتخفيض قيمة المساعدات الاجتماعية لجميع الفئات المستحقة من 559 إلى 302 دينارا محذرا الوزيرة هند الصبيح من اتخاذ هذا القرار لما له من نتائج كارثية على الأسر المتلقية لتلك المساعدات.

■ نستغرب ترك وزيرة الشؤون الملفات المهمة والتركيز على محاربة متلقي المساعدات

واعتبر فهاد في تصريح صحافي ان تعسف وزارة الشؤون مع المستحقين للمساعدات الاجتماعية غير مبرر مبينا أن ذلك التوجه يأتي ضد مبادئ الدستور الكويتي الذي يحمي الفرد ويسعى لتأمين الحياة الكريمة له.

وتابع قائلا « الفئات المستحقة للمساعدة الاجتماعية مثل المطلقات والأرامل والعاطلين عن العمل وطلبة والمتزوجة من غير كويتي تواجه صعوبة في مواجهة الغلاء وارتفاع الأسعار الذي تعيشه الدولة وبالتالي فان تخفيض المساعدة يغني محاربة هؤلاء المواطنين في قوت يومهم.

وأوضح أن الأسر التي تعتمد على المساعدات الاجتماعية كيفت حياتها ومصاريفها على اساس المبلغ الذي يصرف لهم منذ سنوات طويلة فكيف يمكنها مواجهة القرار المتعسف بتخفيض تلك المساعدة إلى النصف مؤكدا أن القرار ظالم ويجب إيقافه فورا.

واضاف نستغرب ترك وزيرة الشؤون الملفات المهمة والتي تهدد الأمن المجتمعي في البلد مثل اختلال التركيبة السكانية وتجارة الإقامات والشركات الوهمية والتركيز على محاربة متلقي المساعدات الاجتماعية في مصدر رزقهم الوحيد.

وطالب فهاد رئيس مجلس الوزراء التدخل لحماية مستحقي المساعدات من الإجراءات المتخبطة التي تقوم بها وزارة الشؤون لاسيما بعدما خاطبت رسميا الفتوى والتشريع بشأن الرأي القانوني لقرار تخفيض قيمة المساعدة الاجتماعية إلى النصف تقريبا.

أشارت إلى هناك أجهزة حكومية فشلت في تحقيق الغرض من إنشائها

الهاشم: تداخل اختصاصات المشاريع بين الهيئات عطل الكثير من القضايا

قالت النائب صفاء الهاشم إن تداخل اختصاصات المشاريع بين الهيئات والمؤسسات الحكومية سبب تعطيل الكثير من القضايا ومنها قضية الحصى مستغربة دفاع ممثلي الحكومة عن الأعمال التي تشوبها شبهات.

وانتقدت الهاشم في تصريح لها بمجلس الأمة امس وجود أكثر من جهة حكومية تختص بالأعمال نفسها وان المثال الصارخ لتداخل الاختصاصات يتم بين هيئة الطرق ووزارة الداخلية ووزارة الاشغال وانه لم يحدد إلى الآن من يختص بحل مشكلة الحصى.

■ أي توجه في «الشؤون» لتخفيض الإعانة الاجتماعية سيكون مشروع تأزيم قوي بين السلطتين

صفاء الهاشم

وتابعت أن هناك أجهزة حكومية فشلت في تحقيق الغرض من إنشائها مثل الهيئة العامة لشؤون القرآن والسنة النبوية وعلومها حيث انشئت هذه الهيئة في 2011 والى الآن لم تطبع مصحفا واحدا وميزانيتها كبيرة.

وإشارت الهاشم الى ان هناك ايضا تشابكا في مجلس الوزراء حيث توجد الأمانة العامة للمحافظات والمجلس الأعلى للمحافظات وإدارة المحافظات ولديه جهاز لم يحقق الغرض من إنشائه وهو جهاز مراقبة الأداء الحكومي.

■ سعي الحكومة نحو الطعن في دستورية بعض الاستجوابات يحولها إلى أداة غير فاعلة

وأشادت الهاشم في هذا الصدد بتقرير لاثنين من موظفي مجلس الأمة هما عبد الله جوهر وعبد العزيز المري حول تشابك الاختصاصات في المؤسسات الحكومية.

وفي موضوع آخر قالت الهاشم إن أي توجه في وزارة الشؤون الاجتماعية لتخفيض الإعانة الاجتماعية للمستحقات لها سيكون مشروع تأزيم قوي بين السلطتين وطالبت بعض القياديين بأن يعملوا للدولة والابتعاد عن شبهة العمل من أجل مصالح شخصية.

واعتبرت أن سعي الحكومة نحو الطعن في دستورية بعض الاستجوابات وممارسة الضغوط لإضعاف البعض الآخر يحول الاستجواب إلى أداة غير فاعلة ولا تحقق الهدف منها والمتمثل

أكد احترامه لنتيجة التصويت

العدساني: سأتقدم بطلب لتخصيص ساعة لمناقشة «الإيداعات المليونية»

أعلن النائب رياض العدساني عن انه سيتقدم خلال يومين بطلب تخصيص ساعة من جلسة الثلاثاء ١٤ فبراير المقبل لمناقشة قضية تضخم الحسابات (الايداعات المليونية).

وقال العدساني في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة امس إن كل ما سيطلبه من النواب هو التصويت على الطلب مؤكدا انه سيتحمل كامل المسؤولية عن كشف الحقائق بالأرقام والمستندات.

وأضاف العدساني قائلا: سنتقدم بتوصيات بعد كشف الحقائق كاملة وسنطالب بالاستعجال في اقرار قانون منع تعارض المصالح والتشريعات المطلوبة لسد الفراغات التشريعية.

واكد العدساني احترامه لنتيجة التصويت على الطلب الذي سيتقدم به ، قائلا : الطلب سيعرض على المجلس وفي حال رفضه سيكون لكل حادث حديث.

رياض العدساني

يهدف إلى غل يد الحكومة عن رفع أسعار الوقود

الصالح: التصويت على قانون «البنزين» 14 فبراير

احال النائب خليل الصالح رسالة إلى مجلس الأمة يطلب فيها استعجال تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن المقترح بقانون بتعديل المادة (2) من أحكام المرسوم بقانون رقم (79) لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية لإقراره الجلسة المقبلة المقررة 14 فبراير.

وقال الصالح في رسالته» تقرر لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 24 يناير 2017 المقترح بقانون المقدم مني وعدد من النواب بشأن تعديل المادة (2) من أحكام المرسوم بقانون رقم (79) لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة والذي يهدف إلى غل يد الحكومة عن رفع أسعار الوقود إلا بقانون وعودة أسعار البنزين إلى ما كانت عليه قبل سبتمبر الماضي».

خالد الصالح

واضاف « وتطرأ لمواقف الحكومة المعلنة من القانون وتعذرها بعدم الدستورية ما يجعل من الأهمية إحالة الأمر الى المجلس ليقول كلمته في هذه القضية لذا نطلب من المجلس الموقر الطلب من لجنة الشؤون المالية والاقتصادية استعجال رفع تقريرها بهذا الخصوص على أن يدرج على جدول أعمال الجلسة المقبلة لمناقشته وإقراره بعد بند الرسائل الواردة».

لحماية الكويت من التضخم الزائد للمقيمين الأجانب

الطبطبائي يقترح إنشاء لجنة وطنية لتنظيم التركيبة السكانية

صرح النائب الدكتور وليد مساعد الطبطبائي بانه تقدم باقتراح بقانون بإنشاء اللجنة الوطنية لتنظيم وإدارة التركيبة السكانية ويرتكز القانون على تحديد أهداف عمل اللجنة وهي:

- تحقيق التوازن في التركيبة السكانية والمحافظة عليه.
- التأكد من حصول المواطن الكويتي على جميع حقوقية التي نص عليه الدستور.
- إتمام تنفيذ الخطة.
- القضاء على العمالة الهامشية.

وقد اشار القانون إلى طبيعة عمل واختصاصات اللجنة على النحو الاتي:

- دراسة شاملة لأبعاد التركيبة السكانية.
- وضع الخطة والسياسة العمالية اللازمة للوصول إلى الحد الأقصى لإجمالي الوافدين بنسبة 50% من اجمالي سكان الكويت وللجنسية الواحدة بنسبة (25% من إجمالي عدد المواطنين) بحيث يكون وضعها وتطبيقها والانتهاء منها خلال مدة لا تتجاوز 7 سنوات.
- تقديم توصيات للجهات المعنية لتوجيه مخرجات التعليم العالي وسد العجز في سوق العمل من العمالة الكويتية.
- العمل على توفير ما لا يقل نسبة عن (15%) سنويا من إجمالي الوظائف التي يشغلها العمالة الاجنبية في القطاع الحكومي لتمكين العمالة الكويتية لشغلها.
- تحديد الاحتياجات الفعلية من التخصصات المطلوبة من العاملة الاجنبية وإنهاء إقامة العمالة الاجنبية الزائدة عن حاجة الدولة.
- اصدار القرارات التنظيمية والإلزامية لجميع المؤسسات والشركات التي تجلب العمالة بالشكل الذي لا يتعارض مع الخطة.
- دراسة إمكانية انشاء شركة مساهمة لاستقدام وتشغيل العمالة الأجنبية.
- دراسة وضع آلية جديدة لحل المشكلات المتعلقة بالجوانب القانونية والمالية والإنسانية.
- دراسة انشاء مدن سكنية خاصة للعمالة الأجنبية.
- إصدار اللائحة التنفيذية خلال ثلاثة اشهر من صدور هذا القانون.

تقديم تقارير دورية لمجلس الأمة ربع سنوية عن كافة جوانب سير العمل.

وتابع النائب بان اللجنة ستتكون برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وعدد من ممثلي الوزراء والهيئات المعنية وممثل عن القطاع الخاص.

واضاف النائب بان الهدف الأساسي لإنشاء هذه اللجنة هو حماية دولة الكويت من التضخم الزائد للمقيمين الأجانب وما يترتب عليه من ضياع هوية الدولة والمجتمع ومعالجتها ووضع السياسات التخطيطية لتعديل خلل التركيبة الحالية بما يحقق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والوظيفي.

وليد الطبطبائي

بعد موافقة ديوان المحاسبة

«الأشغال»: توقيع عقد مشروع إنشاء طريق ميناء الزور-الوفرة الاسبوع المقبل

أحمد الحصان

أعلن الوكيل المساعد لقطاع هندسة الطرق في وزارة الأشغال العامة المهندس أحمد الحصان عن قيام القطاع بإحالة عقد مشروع إنشاء وإنجاز وصيانة طرق وجسور وأخرى للطريق الواصل بين ميناء الزور والوفرة إلى وزير الاشغال العامة المهندس عبدالرحمن المطوع ووكيلة الوزارة المهندسة عواطف الغتيم تمهيدا لتوقيعه خلال هذا الاسبوع مشيرا الى ان عقد المشروع قد حصل على موافقة ديوان المحاسبة مؤخرا بالتوقيع بعد إتمام كافة إجراءات التدقيق والمراجعة من قبل الديوان.

وقال الحصان في تصريح صحافي ان المشروع أحد المشاريع التنموية الكبرى التي تعول عليها وزارة الاشغال العامة في تطوير الطرق الرابطة بين ميناء الزور والوفرة واعادة تاهيل الطرق القائمة وانشاء طرق حديثة بحسب المعايير التصميمية للطرق السريعة لافتا الى ان الكلفة الكلية لتنفيذ المشروع تبلغ 64.900 مليون دينار ويمدة تنفيذ 36 شهرا.

واوضح الحصان ان المشروع يتكون من ستة اقسام بطول إجمالي 136 كم وثلاث اقسام (القسم 1و 2و3) وثلاث اقسام جديدة (القسم 4و5و6) كما يتضمن المشروع 17 تقاطع معظمها عبارة عن جسر علوي لتامين انسيابية مرورية مع دوار على مستوى الارض لتامين الربط بين المدن وتامين u-turn واطوال الطرق 36 بالاضافة الى 6 تقاطعات .

وافاد الحصان بان المشروع ياتي ضمن 19 عقد سيتم توقيعها خلال الاشهر المقبلة بعد إتمام كافة الاجراءات والموافقات من الجهات الرقابية لتسهم هذه المشاريع في إستكمال منظومة تحديث وتطوير شبكة الطرق في البلاد والتي تعد احد الدعامات الثابتة للنهضة المنشودة في البلاد مؤكدا حرص وزارة الاشغال العامة المهندس عبدالرحمن المطوع على دفع وتيرة العمل في كافة مشاريع الوزارة لاسيما مشاريع هندسة الطرق إيمانا من معاليه بان هذه المشاريع هي الركيزة الاساسية للبنية التحتية والخدماتية الحديثة والمتطورة التي تهدف حكومتنا الرشيدة إلى توفيرها للمواطن ومتطلبات التنمية في شتى المجالات فتطور الطرق والخدمات تعد احد مقاييس تقدم الشعوب ورقيها .

لحين الانتهاء من إجراء الإصلاحات المتعلقة

نقل قسم اختبار المرور بمنطقة جنوب السرة لمدة شهر

ذكرت الادارة العامة للعلاقات والاعلام الامني بوزارة الداخلية انه في إطار الجهود التي يبذلها قطاع المرور للتسهيل على مراجعي الادارة العامة للمرور فانه سيتم نقل قسم الاختبار في منطقة جنوب السرة اعتبارا من يوم الاحد الموافق 2017/2/5 ولمدة شهر لحين الانتهاء من اجراء الاصلاحات المتعلقة بساحة الاختبار من قبل وزارة الاشغال العامة.

واشارت الادارة الى انه تم توزيع اقسام الاختبار التابعة لمنطقة جنوب السرة على النحو التالي:-

- قسم اختبار مبارك الكبير سيتم نقله الى مدرسة تعليم قيادة السيارات بمنطقة جنوب الصباحية في محافظة الاحمدي.
- قسم اختبار الفروانية سيتم نقله الى مدرسة تعليم قيادة السيارات في منطقة صبحان.
- قسم اختبار حولي سينتقل الى مقر قسم اختبار مرور العاصمة وتكون ساعات العمل به خلال الفترة من الساعة الواحدة والنصف ظهرا ولغاية الساعة الخامسة مساء.

تشتمل على 290 قسيمة بمساحة 400م2

«السكنية» توزيع بطاقات الاحتياط للدفعة الثانية من قسائم جنوب المطلاع

قامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية صباح امس بتوزيع بطاقات الاحتياط لدخول القرعة على الدفعة الثانية من القسائم الحكومية في مشروع جنوب المطلاع (N4)

هذا وتؤكد المؤسسة العامة للرعاية السكنية بان صباح بعد غد في تمام الساعة التاسعة صباحا سيكون موعدا لإجراء القرعة على هذه القسائم في مسرح المؤسسة بجنوب السرة .

«السكنية» توزع بطاقات الاحتياط لقسائم جنوب المطلاع